

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

إذا نشرت المرأة أو سافرت بغير إذنه .

قوله وإذا نشرت المرأة فلا نفقة لها .

هذا المذهب مطلقاً وعليه الأصحاب .

قال في الفروع : ولو بنكاح في عدة .

وقال في الترغيب : من مكنته من الوطء دون بقية الاستمتاع : فسقوط النفقة يتحمل وجهين .
فائدتان : .

إحداهما : تشطر النفقة لناشر ليلاً فقط أو نهاراً فقط لا بقدر الأزمنة .

وتشطر النفقة لناشر بعض يوم على الصحيح من المذهب .

وقدمه في الرعاية و الفروع .

وقيل : تسقط كل نفقته .

الثانية : لو نشرت المرأة ثم غاب الزوج فأطاعت في غيبته فعلم بذلك ومضى زمان يقدم في
مثله : عادت لها النفقة .

قال في الرعاية : وقيل : تجب مراسلة الحاكم له انتهى .

وكذا الحكم لو سافر قبل الزفاف .

وكذا لو أسلمت مرتدة أو متخلفة عن الإسلام في غيبته عند ابن عقيل .

والصحيح من المذهب : أنها تعود بمجرد إسلامهما .

قوله أو سافرت بغير إذنه فلا نفقة لها .

وهو المذهب وعليه الأصحاب .

وقيل : لا تسقط ذكره في الرعاية .

وقال ابن عقيل في الفنون : سفر التغريب يتحمل أن تسقط فيه النفقة .

قلت : ويتصور ذلك فيما إذا كانت بالغة عاقلة ولم يدخل بها وهي باذلة للتسليم والمنع
من الدخول منه